

Distr.
GENERAL

A/53/177
13 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٨٠ من جدول الأعمال المؤقت*
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ وموجهة
إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأستراليا
لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام، وتتشرف بإبلاغه بأن
الحكومة الأسترالية قد صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وستغدو البعثة ممثلة لو
تكرمت بتعميم البلاغ الإعلامي المرفق بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

مرفق

بيان إعلامي من وزير خارجية استراليا، مؤرخ

١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

**استراليا تصدق على معاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية**

يسرني أن أعلن أن استراليا قد صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ (بتوقيت نيويورك).

وهذه المعاهدة تحظر كافة تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى في أي وقت. وهي تمثل حدا فاصلا في مجال الجهود الدولية المتعلقة بتناول التهديد الشامل المترتب على تكاثر الأسلحة النووية، كما أنها تشكل عنصرا ضروريا من عناصر النظام الدولي لتحديد الأسلحة النووية.

واستراليا تحتفظ منذ وقت طويل بسمعة جديرة بها، فهي تضطلع بدور دولي رئيسي فيما يتصل بقضايا تحديد الأسلحة. والدور الأساسي الذي قمنا به في مجال التفاوض بشأن المعاهدة واعتمادها يمثل انعكاسا لالتزامنا بالنظام العالمي لعدم تكاثر الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

والتجارب النووية الأخيرة للهند وباكستان تسلط الضوء على مدى أهمية المعاهدة. ومن المنجزات العظيمة لهذه المعاهدة، توفير مؤشر دولي مدون يصلح لقياس تصرفات أعضاء المجتمع الدولي، كل على حدة، في مجال التجارب النووية. والبلدان التي تتحدى مدونة قواعد السلوك هذه، مثل الهند وباكستان، تعرف أنها يمكن أن تصبح موضع ازدراء دولي، بكل ما تعنيه هذه الكلمة.

والحكومة الاسترالية تدين بقوة تصرفات الهند وباكستان، التي تمثل تحديا صارخا لقواعد عدم التكاثر على الصعيد الدولي، والتي تتضمن نتائج خطيرة بالنسبة للأمن العالمي والإقليمي. وأطالب مرة أخرى الهند وباكستان بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها دون شروط وبلا مزيد من التأخير.

ولقد وقعت المعاهدة باسم استراليا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقامت مائة وتسعة وأربعون بلدا بتوقيع المعاهدة بالفعل. وهناك خمسة عشر بلدا، تتضمن دولتين حائزتين للأسلحة النووية وهما فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قد صدقت عليها. واستراليا واحد من ٤٤ بلدا تعد تصديقاتها شرطا أساسيا لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

واستراليا تشجع البلدان الأخرى، وخاصة البلدان الواقعة في منطقتها، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها، بأسرع ما يمكن، حتى تصبح تلك القاعدة الدولية القوية لمناهضة التجارب النووية، التي تمثلها المعاهدة، من أقوى ما يمكن. واستراليا تضطلع أيضا بدور قيادي في المساعدة في مجال تشييد البناء المؤسسي للمعاهدة، وذلك بمقرها بفيينا. وهذا يتضمن استحداث نظام الرصد الدولي وإنشاء أو استكمال مرافق أساسية للرصد على أرض استراليا.

— — — — —